المشروع الاجتماعي للثورة العربية

نور الدين العلوي
باحث في علم الاجتماع

ملخص

أكتب في زمن سقوط البراديغمات الكبرى التي بنت تصورات إجمالية للتنمية، وظلت عاجزة عن تنفيذها بحكم استقواء المركز بشكل مستمر وابتكاره لحيل استدامة الهيمنة، وبحكم تركيز النظريات التنموية على التنمية الكمية دون الانتباه إلى أهمية مسألة الديمقراطية.

وأَعُدُّ الربيع العربي أو الثورة العربية (في المنطقة العربية) في ذات الوقت ثورة أطراف مهمّشة تاريخيًّا في مواجهة مراكز الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وهي كذلك ثورة على التصورات الكلاسيكية للتنمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار المستفيدين المباشرين من التنمية والديمقراطية. وهي بهذا المنظور استكمال منهجي ولو بكثير من التأخير للاستقلال وبناء السيادة التي لم تفلح دولة الاستقلال الأولى في بنائها. فهي ثورة استقلال على المركز وعلى الداخل التابع الذي استدام الاستعمار، وهي تحرر من مستلزمات التبعية الفكرية والثقافية، ولكن هذا الاستقلال لن يكون سياسيًّا شكليًّا بقدر ما سيكون عبر بناء مشروع اجتماعي يكسر خط التبعية وخط التسلط السياسي. ليبني براديغم التنمية داخل الديمقراطية الاجتماعية والاستقلال السياسي.

أنطلق من السؤال الآتي: لماذا تأخرت الثورة العربية في الإنجاز؟ وهل يكفي أن نسوِّغ التأخير بميراث الدكتاتورية لنبرّر لها هذا التأخير؟ أيّ دور للعوائق الذاتية والضغط الموضوعي على مشروعها؟ فالثورة لم تبلور بعد أنظمة سياسية كاملة، وهي بصدد خوض معارك مصيرية بعد بما يمكن أن يهدد مسارها ويؤخر إنجازاتها وثمراتها ولكن لا يمكن للمسار أن يرتد إلى ما قبل الثورة العربية وهذا يقين عندي أتخذه منطلقًا للتحليل.

أعتمد الفرضية الآتية: رغم تراث كبير من الأمل في العدالة والحرية والكرامة الإنسانية فإن الدولة الوطنية ما بعد الاستعمار لم تطور رؤية اجتماعية تأسيسية تهدف إلى إنجاز مشروع اجتماعي يحضن عملية تنموية عميقة تسمح باستقلال اقتصادي واجتماعي عن دول المركز الرأسمالي. ولم تفلح في سياق

رؤية تركية
2014 - 9
129 - 121

تطورها في الاستفادة من فجوات العولمة الاقتصادية بالنظر إلى افتقاد نخبها إلى الوازع الوطني وإلى الخيال الاستقلالي، فظلت تعيد إنتاج الاستتباع الاقتصادي وهو ما يفاقم التفقير الاجتماعي حتى وصلت إلى الثورات التي لا يمكن إلا أن تكون ثورات اجتماعية تسعى إلى بناء الاستقلال من جديد.

ما ملامح المشروع الذي تطلبه المرحلة؟ ومن سينجز هذا المشروع؟

تتحد ملامح المشروع الاجتماعي الجديد في تجاوز القصور السابق؛ أي من خلال تجاوز سقطات وهنات المرحلة التي وسمت بأنها مرحلة البناء، والتي بنت نظامًا اجتماعيًّا يتميز بالتفاوت المجحف بين الفئات والجهات المختلفة، ومنع قيام الديمقراطية، وخنق السياسي والثقافي في أتون التبعية، يستوي في ذلك أغلب بلدان الربيع العربي.

لقد نتج هذا التفاوت عن تصرف عشوائي في المواد المتاحة (الطبيعية منها والبشرية)، وتجلى سوء الاستعمال أكثر في هدر الموارد البشرية، كيد عاملة رخيصة في سياق المناولة الاقتصادية لرأس المال الأجنبي والمحلي المناول، وهيأ أرضية استثمار تراهن على تخفيض الكلفة (فلسفة الامتياز التنافسي أو التفاضلي:les avantages comparatifs) على صعيد كوني، فحظيت المدن الساحلية التي تسهل عمليات التصدير بالكلفة الأقل.

أي أنه نمو غير متجانس وغير متكافئ مع بقية المناطق، وهو ما حوّل هذه المدن النامية إلى مراكز استقطاب عمالة من الداخل، وضاعف ذلك التفقير المطرد في الدواخل، ونقل هذا التفقير إلى هوامش المدن الساحلية في شكل أحياء فقيرة، ويعني هذا أن سوء توزيع خريطة الاستثمار أنتج سوء التوزيع الديموغرافي فالتنموي (فارق التجهيز بالبنية التحتية والخدمات)، وبدأ النموذج يعمل تلقائيًّا على إعادة إنتاج التفقير والبؤس الاجتماعي داخل المدن نفسها، حيث وضحت للعيان أحزمة الفقر وما

تولـده بدورها من التسرب المـدرسي والفقر وسـوء الاسـتخدام بين النوعين، ثم الجريمة والانحـراف في المـدن والفقـر والرثاثـة في الأريـاف. وقد باء أغلب محـاولات التعديل ضمن نفس السـياق بالإخفـاق الذريع؛ لأن المنوال لم يتغير في الآليات وفي الجوهر.

لقـد كان هناك اتفاق علمي على توصيف هذا النموذج بـ"التنمية التابعة". وقد وضعت أطروحات كثيرة وبرامج دول للخروج منه، لكنها لم ترقَ إلى النجاح بالنظر إلى أنها فكرت مـن داخل العمـل الرأسـمالي، فهي تسـتبدل سوقًا بأخرى، ولم تفكر في تغيير طبيعة النظام الاقتصـادي، وهـو أمـر عسـير فعـلًا؛ لأنـه يقتضي كسر سـياق كوني لا إخراج بلد واحد مـن السـياق (وحتى هـذه اللحظـة التاريخية ليس لذي الربيع العـربي ضمانة للخروج منه بكسره).

هل مازال المنوال قابلًا للمراجعة؟ وماهي الموارد المتاحة؟

مراجعـة المنـوال هـي البرنامـج الكـوني الـذي يطرحه الربيع العـربي، نعم إنه طموح أعلى ومشروع تأسيسي، ليس في منطقة الربيع العربي فقط بل مراجعـة تطمح إلى إعادة بناء العالم الاقتصادي على أسس ما بعد الرأسمالية، وربـما لهـذه الـروح التأسيسـية تفاعـل العالم معه، وشـهدنا "حركة احتلوا وول سـتريت" وغيرها مـن الحركات الاجتماعيـة التي تحلم بعالم جديـد من العدالة. لكن ما مدى واقعية هـذا المشروع الكـوني؟ وكيف يمكـن تنزيل هذا الطموح التأسـيسي حيز التجربة الآنية؟ نعم الواقعية مطلوبة في هذه المرحلة، ولذلك فإن مدخـل منوال التنمية المقـترح الآن وهنا هـو إعادة التفكير في حسـن توظيـف الموارد المحلية المتاحة وإعادة تثمير الممكن.

ما هي الممكنات (الراهنة)؟

هناك خطوط متوازية ومتقاطعة يفترض بها أن تسـير معًا لإنجاز هذا التعديل البنيوي المؤسـس. فالإصلاح السـياسي الديمقراطي ضرورة أولى تصاحبها أو تنتج عنها بالضرورة عمليات إصـلاح فعالة للقضاء على الفسـاد المـالي والإداري، فالديمقراطيـة مدخـل ووسـيلة في آن واحـد، وإحـدى سـبلها هي الإنصات إلى شـواغل الناس قبل الاستجابة لاشـتراطات الاقتصـاد الـدولي المهيمـن في الجـوار. ومـن الحكمـة السياسـية المطلوبـة للاقتصـاد الآن وهنا البدء من الأسـفل (من القاعـدة)، والبحث عـن الملائمة بين الحاجة المحليـة (الشـعبية) (شـواغل الداخـل) وما يمكـن أن يتوافـق مـع حاجـات اقتصـاد خارجي، فيسند التصنيع أو التطوير والتنمية إلى حاجـة السـوق المحليـة وحاجـة المواطن الملحـة التي يعبر عنهـا أولًا ليتم الاسـتجابة لاحقًـا بالتصدير أو بجلـب الاسـتثمار الخارجـي طبقًـا للحاجـة المحليـة، وليـس لغاية ربط سـوق العمل المحلي بفائض رأس مال أجنبـي تحت ذريعة جلب الاسـتثمارات الخارجية للحصول على النقد الأجنبي، وهي الأغنية التي أُسـمعت كثيرًا بعد فرض برامج الإصـلاح الهيكلي منـذ الثمانينيـات، في حين أنهـا لم تكـن إلا مسـوّغًا للمزيد مـن الإلحاق الاقتصادي بسوق خارجية.

والواقع أن العولمة الاقتصادية وفّرت عبر حركة نقل الرساميل الطيارة فرصة لبعض الدول والاقتصاديات لتخرج من وضع التبعية المطلقة، ولكن ذلك تم على حساب المكسب الاجتماعي بشكل أساسي، فكانت عملية تنموية رأسمالية متوحشة، كانت

إن المطلب الذي وضعته الثورة العربية على طاولة النخب هو مشروع اقتصادي يهدف إلى التحرر الكامل من المركز المهيمن الواحد أو المتعدد من دون قطيعة (النموذج الكوبي) ومن دون تبعية (النموذج السائد ومنه البلدان العربية)

كلفتها الاجتماعية باهظة، بعضه يظهر الآن في نشاطات هجينة، مثل السياحة الجنسية في بلدان النمور الآسيوية، وهي علامة هشاشة فظيعة في هذه النماذج من النجاح الاقتصادي الذي تم بشروط المركز القديم.

إن المطلب الذي وضعته الثورة العربية على طاولة النخب هو مشروع اقتصادي يهدف إلى التحرر الكامل من المركز المهيمن الواحد أو المتعدد من دون قطيعة (النموذج الكوبي) ومن دون تبعية (النموذج السائد ومنه البلدان العربية). والتحرر المطلوب هو الكفيل ببناء الاقتصاد الاجتماعي، والمعنّي هنا اقتصاد ذو بعد تنموي اجتماعي يضع الحقوق الاجتماعية الشاملة وليس فقط الحقوق الحيوية الدنيا في دائرة الإمكان الجماعي؛ أي اقتصاد يسمح بتضافر الجهد العمومي (المؤسسة الاقتصادية العمومية) والجهد الخاص عبر المؤسسة الصغرى والمتوسطة لخلق ثروات تعمل على تجاوز الرهان الأحادي للأفراد عن (التشغيل العمومي) إلى فرص تشغيل متنوعة بإجازة الجهد عبر تطوير (أشكال الإجارة).

من سيعيد تشكيل المشروع والرقي به؟

هل ظهر لدى النخب المتصدرة للمشهد السياسي والاقتصادي في الثورة العربية ما يدل على احتمال الاستجابة لهذا المطلب التأسيسي؟ أي هل قدمت من الأفكار والبرامج ما يشير إلى وعيها بالمطلب الاجتماعي المرفوع واستعدادها للتفاعل معه؟

تقتضي الإجابة العودة إلى قراءة سريعة في تكوين هذه النخب بمكوناتها المختلفة لمعرفة مساراتها وقدراتها على تبني الخطاب الاجتماعي للمشروع الاجتماعي المنبثق من الثورة.

يشير المشهد الفكري الماثل أمامنا وما ينتجه من مشهد حزبي في هذه اللحظة التاريخية إلى تعدد كبير في الأسماء والعناوين ولكنه يكشف خواء كبيرًا في البرامج والأفكار، فالخطاب متشابه إلى حد التطابق، وبعضه ليس أكثر من خطاب انتخابي مؤقت يزين المشهد من أجل مغنم سياسي قريب من اليد، وهو في العمق والمحصلة بعيد عن التأسيس لبديل فعال.

ولا يزال التفكير في المستقبل مرتهنًا بشروط المرحلة السابقة ويعمل فقط على تكييفها لتخفيف أو إخفاء (أو مواراة) سوءاتها؛ لاجتناب احتمالات التحرك الاجتماعي التحرري النهائي ضدها، حتى ليجوز القول إن ما يجري الآن في إدارة

هـذه المرحلـة هـو مجـرد محاولـة امتصـاص للغضـب وتهدئـة الخواطـر لإعـادة تدويـر الماكينـة الاقتصاديـة التابعـة ضمـن شروط اشـتغالها القديم. والمشـهد مكون أساسًا من ثلاثـة توجهـات برؤوس مختلفـة، ولكن هل تفكـر هذه الرؤوس فعلًا بشـكل مختلف عن بعضها؟

عناصر المشهد الآن كما تظهر للعيان

أولًا: القـوة الاقتصاديـة والسياسـية التقليديـة؛ أي مكونات النظـام القديم الذي وإن خسر السـلطة السياسـية مؤقتًا أو جزئيًا فإنه لم يخـسر مواقعه وقدراته الاقتصادية، بل ربما يكون أفلح في تدبير أمره بما زاد في ثرواته الخاصة. إذا تذكرنا أن جزءاً كبيرًا من العملية الاقتصاديـة كانـت قائمـة عـلى الاقتصـاد الموازي؛ أي الاقتصاد خارج الدورة الشكلية (المراقبـة) الذي يقوم بالاسـتيراد والتصدير، ويبني ثروات بالتحايل المنهجي على الجمارك والضرائـب وكل كلفة الاقتصـاد الاجتماعي المحتملة في النصوص القائمة شـكلًا. فضلًا عـن ذلك فإن لحظـات تراخي قبضـة الدولة عـن الرقابـة قد سـمح لكثـير مـن المغامرين من هذه الفئات بتجميع ثروات غير متناسـبة مـع زمـن الفعـل الاقتصـادي العـادي. هذا المكـون الرئيـس بعـد لا يملـك الآن مثل ما لم يملـك أبـدًا مشروعًـا اجتماعيًـا، بـل كان وجـوده وبقـاؤه -ولا يزال- مرتهنًـا بالعمل عـلى تسـهيل الاندمـاج التابـع؛ إي الإلحاق الدوني رغم كلفتـه الاجتماعية الباهظة، وهو ليس مسـتعدًّا الآن وكما لم يكن مسـتعدًّا أبدًا للانخـراط في مشروع وطنـي اجتماعي كفيل بتغيير أو المشـاركة في تغيير منـوال تنمية تابع نحو مناول تنمية اجتماعية مستقل.

ثانيًـا: التيـارات الإسـلامية ظهـرت في المشـهد كفاعـل سـياسي مركـزي مـا بعـد الثـورة، ومكنتهـا أول انتخابـات ديمقراطية مـن المشـاركة في الحكم، ولم يظهـر هؤلاء إلى

يشير المشهد الفكري الماثل أمامنا وما ينتجه من مشهد حزبي في هذه اللحظة التاريخية إلى تعدد كبير في الأسماء والعناوين ولكنه يكشف خواء كبيرًا في البرامج والأفكار، فالخطاب متشابه إلى حد التطابق

حد اللحظة برنامجًا مختلفًا فعلًا عما سبق رغم حديث كثير ومتشـعب عن برنامج اجتماعي وعن منوال تنمية شـعبي، ولكن هذا الفاعل يتذرع بأنـه لم يمكَّن مـن إدارة الدولة وتثوير العمليـة الاقتصاديـة بما يسـمح بالحكم عليه حكـمًا موضوعيًّا والنظـر إلى أطروحاته وهي تنفـذ في الواقـع، لذلـك سـيحتفظ بحجتـه القديمـة في أنـه ممنـوع مـن الحكـم، وربـما ممنـوع مـن الوجـود. فهـو يعيد إنتـاج وضع الضحيـة ويتلبس به لينجو من اختبار برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، وربما يمكنه المزايدة بأكثـر البرامـج اجتماعية مـن دون أن يضطر إلى تصحيحهـا في الواقـع. لكـن الخطـوات الأولى التي قطعـت بينت أن التوجه الليبرالي هو السـائد لـدى هـذا التيـار، وأن البرنامج الاجتماعـي عنده سـيظل -كـما في كل تاريخ الإسـلام الذي يعلن الانتماء إليـه- قائمًا على الجهـد الفردي الخـيري؛ أي الصدقة والزكاة

باعتبارهما منشطين تعديليين للفوارق من دون القضاء على أسبابها.

ولم يظهر مشروع دولة اجتماعية يتجاوز مرحلة الاجتماعي القائم على "الإحسان" (وهي المعادل لمرحلة ما قبل "قوانين الفقر") التي سنها الإنكليز لتجاوز مكرمات الكنيسة من قوانين الفقر وولدت الدولة الاجتماعية وأجهز على الإحسان الفردي. ومن ذلك تطورت الدولة الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، وانتهت إلى الليبرالية الجديدة التي وقعت في الأزمة الاجتماعية (التاتشرية والريغانية) ونقلت جزءًا منها إلى بلدان المستعمرات القديمة. وطرح الاقتصاد الاجتماعي لرؤية أشمل من الدولة الاجتماعية ولكن التيارات الإسلامية، وهي تستلم الحكم بعد طول تفكير لم تبلور مشروعًا في هذا الاتجاه، وقبلت فيما يظهر اللعبة الاقتصادية القديمة بشروطها بل ربما بالغت فيها إمعانًا في تحصيل شرعية الخارج المعادي (سلفًا) لكلّ نفَس تحرري، وهي تناور من موقع السلطة (في الحالة التونسية).

العنصر الثالث هو تيارات اليسار الفكري التي طالما نادت بكسر الارتباط بالسوق وبالمركز الرأسمالي الغربي والشرقي وقد أنتجت أدبيات كثيرة، وقادت طيلة عقود التفكير في العمليات الاقتصادية الثورية المعادية للإمبريالية وهي من أكثر التيارات الفكرية إنتاجًا في هذا الصدد، وتكفي الإشارة هنا -على سبيل الذكر لا الحصر- إلى كتابات سمير أمين. وبعد الثورات مباشرة انحازت هذه التيارات الفكرية اليسارية والسياسية الثورية وبشكل غير متوقع إلى برنامج غير اجتماعي، فوجدناها تصطف سياسيًّا مع النظام القديم، وتؤجل بشكل سافر كل تفكير في الاجتماعي إلى حين تصفية خصمها الإيديولوجي، وإخراجه من العملية السياسية الجارية، وهذا الموقف الغريب (مصر وتونس) أدى إلى أن تحول كثير من اليساريين إلى منافحين عن رموز النظام السابق بمن فيهم الأكثر فسادًا سياسيًّا واقتصاديًّا. لقد وضعت التناقضات بحسب أهميتها لدى التيار اليساري (والقومي العربي جزء منه غير منفصل)، فقدّم حل التناقض الثقافي (مع الإسلاميين) على حل التناقض الاجتماعي (مع الرأسمالية)، فذهبت التيارات اليسارية في معركتها (التي تبدو أزلية) مع الإسلاميين إلى التخلي عن كل نفس ديمقراطي اجتماعي أو حتى ليبرالي، بل تنكرت لكل خطابها القديم، أو في أفضل الأحوال أجلت المسألة إلى حين تصفية العدو الثقافي (الرجعية).

وهكذا خرجت التيارات الثلاثة من المشروع الاجتماعي وما كادت تدخله، ووجدت نفسها ووجدتها الثورة تعيد نتاج النظام القديم بكل حذافيره الليبرالية التابعة والمشغولة بصراعات جانبية تمس فعلًا لا قولًا ثقافة الناس وهويتهم وتدفعهم إلى المزيد من التطرف في الدفاع عنها أمام ما يمكن أن يصور كغزو ثقافي أو تحلل أخلاقي مرعيّ من جهات أجنبية تؤمن بعداء أزلي للإسلام والهوية العربية (نظرية المؤامرة على طريقة الفسطاطين). وهو خطاب يجد انصارًا كثرًا في الشارع يؤدي إلى معارك لها أول وليس لها آخر في المدى المنظور، بحيث يظهر كأن

الثـورة تنحرف عن مشروعها الأصلي لتتجه إلى معركـة ليسـت معركتها، وليسـت هدفها الذي من أجله قامت.

ولكن هل ننفض أيدينا من الربيع العربي ونعلن اليأس؟

بنـاء الديمقراطيـة السياسـية فاتحـة الديمقراطية الاجتماعية وطريقها

في العِلـم كـما في الأدب كـما في الاجتماع يـؤدي اليـأس إلى التوقـف، والتوقف موت بطـيء. لذلك نعـود الى فهـم طبيعة الفسـاد لنجـد في ذلـك مدخـلًا للأمل والتقـدم. إن قـدرة المركـز الغـربي خاصـة عـلى الاختراق السـابق هـو أنه يفلـح دائـمًا وفي كل الأقطار العربية خاصة في أن يصطنع لنفسه أو يستميل فئة من المقاولين السياسيين الذين يستمرؤون العيش على الفساد السياسي ليتمتعوا بالفساد الاقتصادي بما يسـمح للمركـز بتوريطهم في صفقات مشبوهة على حساب أوطانهم.

لقـد كان ذلـك دائـمًا ممكنًـا في غيـاب الديمقراطية التي تسـمح بقدر من الشـفافية الاقتصاديـة في الصفقـات العموميـة عـلى سـبيل المثال. ويجري بين مكونات الداخل ما يجـري في العلاقـة من الخارج فكانت الرّشـا السياسـية وإفسـاد الذمـم عمليـة سـائدة، ومن ثَـمّ أمكن السـيطرة والابتـزاز والقيادة إلى حيـث تنتهي كل العمليـات الأصغر منها فالأكـبر لصالـح المركـز الخارجـي خاصة في قطـاع الطاقـة والمناجـم والمشـاريع الكـبرى كالتسـليح والبنـاء الصناعي. ولقد عاشـت الأنظمة الفاسدة دائمًا ببراديغم التثبيط القائم على مسـلّمة: ليس بالإمـكان أفضل مما كان، وقـد آن الأوان لنقض مسـلّماتها والقول (ثم الفعـل) عـلى أن ممكنـات الشـعب وآمالها لا حدود لها.

ولذلـك أعتقـد أن الديمقراطيـة المراقبة شـعبيًّا بواسـطة برلمانات منتخبـة ذات كفاءة هـي الخطـوة التأسيسـية الأولى في عمليـة بنـاء الاسـتقلال الاقتصـادي والاجتماعـي. فالمسـؤول السـياسي المنتخـب الـذي يحظـى بقبـول واسـع في الداخـل يكـون قـادرًا على المفاوضة بقوة مع مركز قرار اقتصادي عالمي لتحصيـل مصلحة شـعبه. وهنـا لا بد من أن تراجـع الثورة العربية عمقهـا الثقافي الوطني عـبر كسر الإلحـاق الثقافي باسـتحضار البعد القومي الهوياتي لتصبح، التنمية أكثر من بناء اقتصـادي كمي ناجـع بل عملية بنـاء هوية؛ أي صناعـة الوجـود الكامـل داخـل العـالم، وبناء صـورة للعـالم تنبع من الـذات الفاعلة لا المفعـول بهـا، وهـذا ليـس تهويـمًا في المثال المرغوب بقدر ما هو مشروع للبناء.

احتـمالات التصحيح والعـودة إلى المشروع الاجتماعي

بكثـير مـن التفـاؤل الـذي لا يمكـن أن يسـند نظرية في الثورة ولكنه يصب –على ما

لقد استنزفت الثنائيات الفكرية القديمة (الصراع بين الأصالة والمعاصرة أو بين الديني والعلمي أو بين القطري والقومي)، ولم تعد قادرة على دعم نظام سياسي بأية فكرة خلاقة

نعتقد- في الحراك الثوري نقول إن المعارك الجانبية التي تجر إليها الثورة ومشروعها التأسيسي هي التي ستنظف الطريق أمام المشروع الاجتماعي الحقيقي. لقد تبيّن أن هناك غليان شعبي حي ونشيط لم يهدأ رغم المثبطات ورغم الانقلابات المتتالية من داخل النظام القديم على الثورة (الحالة المصرية). إن تتويه الثورة عن مسارها يؤدي وعلى خلاف المتوقع من

أعدائها إلى كشف مشروعها الذي قامت من أجله، وقد حرك الشارع منذ زمن طويل مشروع العدالة الاجتماعية داخل عملية استقلال سياسي واقتصادي كوني يطمح لا فقط الى تحرير المحلي بل التأسيس لتحرير الكوني من الرأسمالي الجشع الذي حكم منذ خمسة قرون أو يزيد.

لقد استنزفت الثنائيات الفكرية القديمة (الصراع بين الأصالة والمعاصرة أو بين الديني والعلمي أو بين القطري والقومي)، ولم تعد قادرة على دعم نظام سياسي بأية فكرة خلاقة. وتعد الثورات العربية التي قامت على قاعدة الحرية والكرامة بجميع معانيها المادية والرمزية إيذانًا نهائيًا أو حكمًا قاطعًا بتجاوز الثنائيات المستنزفة.

تقترح الثورات الآن وخارج المعارك الجانبية الموهومة بين النخب القديمة- معركة توحيد الشعارات والمشاريع. وتوحيد القوى الشعبية والشبابية التي ولد لديها الأمل من قوتها الذاتية، وتضاعف فيها من غباوات النظام القديم برموزه التي لا تريد أن تختفي من الصورة. تتشكل الآن نخب ثقافية وطبقة سياسية عابرة للإيدولوجيا، وتتعلم الإنصات الدقيق لإيقاع الزمان الحديث، وتعيش بشوق كبير للعدالة التي يكشف غيابها مشروع حداثة مجهض طيلة قرنين.

وتقتضي المرحلة من خلال مكونات كل تجربة قطرية وضمن سياق استقلال سياسي واجتماعي إدارة حوار عربي منفتح على أفق وحدة عربية وتعاون إقليمي، وذلك بالتزامن مع حوار وطني فعال يقوم على مطامنة وعقلنة النزعات الفئوية التي تتعملق في لحظات تراخي قبضة الدولة على مفاصل المجتمع. من شأن هذا الحوار أن يبني قدرات تفاوضية داخلية على تنمية شاملة تعود بالفائدة على القطاعات الواسعة في القاعدة أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الأحق بالتنمية (أو ذات الأولوية)؛ أي المقدمة على غيرها.

هذا المشروع هو جوهر الثورة، وهو يصنع نخبته من داخل الحراك. وسيكون عليه اختراق مسافة قفراء (وعرة) طويلة قبل أن يستقر على شكل مكتمل لدولة جديدة عابرة للقومية وللثقافية الشوفينية والمتزمتة حول معتقدات قتل الآخر من أجل البقاء. وسيكون المشروع الاجتماعي في قلب هذه المعركة التأسيسية لتسقط نهائيًا النخب القديمة بوجوهها المتخشبة

(كمفردات النظام القديم المتناثرة، والإسلاميين الليبراليين الحريصين فقط على توجيه التعبد في عزلة عن الواقع، واليسار الثقافي الذي تخلى عن مشروعه الاجتماعي لصالح حرب ثقافية بالوكالة). إنّها الثّورة الاجتماعيّة كلّما أخطأ في حقّها البعض عرفت طريقها نحو هدفها. قد تكون رومانسيّة في مبدئها ولكن تلك طبيعة الثّورات. وإذا كان الاجتماعيّ المطلوب برنامجًا واقعيًّا كمّيًّا فإنه بالضرورة ينبني على خيال نوعيّ يضع الإنسان في قلب معركته.